بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 28– الإثنين 2017/10/23

الخبر:

السيسي: نتطلع للاستفادة من خبرات البرتغال في الإصلاح الاقتصادي

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم الأربعاء 2017/10/18، وزيرة الدولة للتحديث الإداري البرتغالية، وذلك بحضور الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، وسفيرة البرتغال فى القاهرة.

أعرب الرئيس عن التطلع للاستفادة من خبرات البرتغال فى مجال الإصلاح الإداري والاقتصادي وتطوير القطاع العام وترشيد الإنفاق الحكومي، فى ظل تجربتها الناجحة عقب الأزمة المالية التي مرت بها، مشيراً إلى الاهتمام بتعزيز التعاون فى تلك المجالات أخذاً فى الاعتبار ما تقوم به مصر حالياً من خطوات جادة للإصلاح الاقتصادي وتطوير الجهاز الإدارى بالدولة.

واستعرض الرئيس خلال اللقاء تطورات الإصلاح الاقتصادي والإداري، وما تم اتخاذه من إجراءات تهدف إلى دفع التنمية وإصلاح الجهاز الحكومي بالدولة وتحقيق نهضة اقتصادية.

وقد ثمنت الوزيرة البرتغالية ما حققته مصر فى هذا الصدد، مشيدة بما تم اتخاذه من خطوات للإصلاح الإداري والاقتصادي، وما يجرى تنفيذه من مشروعات كبرى، خاصة مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، الذى اعتبرته بمثابة إنجاز ضخم سيساعد فى تحقيق نقلة نوعية على صعيد تطوير الأداء الحكومي المصري.

المصدر: (وكالة انباء اونا بتصرف الاربعاء، 18 اكتوبر 2017)

التعليق على الخبر

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- على مدار 3 أيام، عقدت الدورة الأولى للجنة "المصرية- البرتغالية" المشتركة، بحضور وفد برتغالى لمصر يترأسه وزير الخارجية البرتغالى، وطالب الرئيس عبدالفتاح السيسى، الاستفادة من خبرات البرتغال فى مجال الإصلاح الإدارى والاقتصادى وتطوير القطاع العام وترشيد الإنفاق الحكومى، وتشكيل لجان لتطبيق "التجربة البرتغالية" فى مصر.
- وتم عرض تجربة الحكومة البرتغالية فى تعزيز مشاركة المواطنين فى اختيار المشروعات التى تنفذها الحكومة، وذلك من خلال السماح للمواطنين من مختلف المحافظات بالمشاركة فى اختيار تلك المشروعات، وفقا لاحتياجات كل محافظة .وقد رحب الرئيس السيسى بدراسة تطبيق هذه الأفكار فى مصر بما يسهم فى تعزيز المشاركة المجتمعية فى عملية اتخاذ القرار، لاسيما من قبل الشباب.
- و صرحت وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، أن البرتغال تتشابه مع مصر فى مرورها بأزمة اقتصادية، احتاجت لقرارات وإصلاحات إدارية واقتصادية عاجلة، ونجحت بخطوات قوية وإجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية استطاعوا أن يعيدوا المؤشرات لحالة جيدة وانخفضت معدلات البطالة.
- أن البرتغال اعتمدت على ميكنة تامة لكل الخدمات الحكومية، مع وجود أماكن كبيرة لتقديم كل أنواع الخدمات للمواطنين، فى مكان واحد، وهذه التجربة لها بعُد تشريعى وآخر مؤسسى وثالث فنى.
- ولقد أعلنت د. هالة السعيد عن تشكيل لجنة لدراسة التجربة البرتغالية بشكل دقيق، وكيفية تطبيقها والاستفادة منها فى مصر، وسيتم اتخاذ عدد من القرارات عقب انتهاء أعمال تلك اللجنة وبناءاً على ما تتوصل إليه من نتائج.
- ففى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، مرت البرتغال بأزمة اقتصادية طاحنة، بدأت عام 2010 وأصبحت تعانى من تهديد الدائنين الدوليين، حيث عانت من ديون بلغت 129% من الناتج المحلى الإجمالى، ولقد وصلت نسبة البطالة إلى 18%، وفى تلك الفترة لم يجد أكثر من نصف مليون برتغالى سوى الهجرة، ملاذا له هرباً من البطالة وتردى الأوضاع.
- ولقد اضطرت البرتغال إلى اقتراض 78 مليار يورو من الاتحاد الأوروبى وصندوق النقد الدولى، وذلك مقابل تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية وتقشف مالى صارم.
- واتخذت تدابير تقشفية حادة، وتطبيق إصلاحات اقتصادية وإدارية وهيكلية فورية، وترشيد الأجور والعمالة فى القطاع الحكومى، واتجهت نحو التصدير لإنعاش الاقتصاد، إلى أن تمكنت من استعادة عافيتها، وبدأت فى تحقيق النمو الاقتصادى من جديد، وذلك كله خلال أربعة سنوات.
- وكان سر نجاح التجربة البرتغالية فى سرعة التأقلم السريع للجميع على الوضع الجديد، واتخاذ الجميع قراره بالمشاركة من أجل تنفيذ سياسيات الإصلاحات، فتطورت الصناعات، وطرحت المنتجات بأسعار منخفضة لزيادة الصادرات، وتطورت الزراعة كذلك وحققت نهضة كبيرة، وتم استصلاح الالاف الأفدنة، حيث تحولت الأراضى الصحراوية الجراء إلى حقول زراعية، وتم منح العديد من الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين لتشجيع الاستثمار، وسرعة انجاز التصاريح اللازمة، وغير ذلك من أمور تجذب الاستثمار.
- وفى عام 2017 بلغ معدل نمو اقتصاد البرتغال فى الربع الأول 2.8 بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق وهو أقوى نمو له فى عشر سنوات، وأصبحت البرتغال بمثابة "المثل الأعلى" فى مقاومة ويلات سياسة التقشف، وفى الإصلاح الاقتصادى والإدارى، واستعادة عافية اقتصادها فى سنوات قليلة.